

والكناية أحد الاقطاب التي تدور البلاغة عليها والاعضاد التي تمتد الفصاحة اليها ، وهي ابلغ من الافصاح لأنها تزيد في اثبات المعنى فتجعله أبلغ وأكد وأشد ، فليس المزية في قولهم : « جم الرماد » انه دل على قرى أكثر بل انك اثبت له القرى الكثير من وجه هو ابلغ وأوجبته ايجاباً هو أشد وادعيته دعوى انت لها انطق وبصحتها أوثق ، واثبات الصفة باثبات دليلها وإيجابها بما هو شاهد في وجودها أكد وأبلغ في الدعوى من ان نجىء اليها فتثبتها هكذا غفلاً وذلك انك لا تدعي شاهد الصفة ودليلها الا والامر ظاهر معروف وبحيث يشك فيه ولا يظن بالمخبر التجوز والغلط^(١) . وقال في ايضاح هذه الفكرة ايضاً : « فينبغي ان تعلم ان ليست المزايا التي تجدها لهذه الاجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تحسها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم نجىء اليها . ولكنها في طريق اثباتها لها وتقريره اياها . وانك اذا سمعتهم يقولون ان من شأن هذه الاجناس أن تكسب المعاني مزية وفضلاً وتوجب لها شر ونبلاً ، وأن تفخمها في نفوس السامعين ، فانهم لا يعنون أنفس المعاني يقصد المتكلم نجىء اليها كالتقري والشجاعة والتردد في الرأي ، وإنما يد اثباتها لما تثبت له ونجىء بها عنه . فاذا جعلوا الكناية مزية على التصريح لم يثبتوا تلك المزية في المعنى المكنى عنه ولكن في اثباته للذي ثبت له ، وذلك أن المعاني التي يقصد الخبر بها لا تتغير في أنفسها بأن يكفى عنها بمعانٍ ويترك ان تذكر الالفاظ التي هي لها في اللغة . ومن هذا الذي يشك معنى طول القامة وكثرة القرى لا يتغيران بأن يكفى عنهما بطول الـ وكثرة رماد القدر وتقدير التغيير فيهما يؤدي الى ان لا تكون الكناية ؛ ولكن عن غيرهما »^(٢) .

وينبغي للكناية الحسنة ان يكون تناسب بين ألفاظها ومعانيها ، وليد ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح ان يحكم عليه بالتناسب . معنى :

(١) دلائل الاعجاز ص ٥٦ - ٥٨ .

(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٤٣ .